«أرقام كابيتال»: نظراً لجودة أصولها وتنوّع مصادر دخلها

البنوك الكويتية الأقل تأثراً خليجياً بتبعات خفض الفائدة الأميركية

■ تراجع متوقع بأرباح وهوامش البنوك الخليجية حال تخفيض الفائدة الأميركية ■ «التجاري» أقل البنوك الكويتية تأثراً في العائد على حقوق مساهميه بـ 0,4٪

■ أرباح البنوك السعودية الأكثر حساسية بـ 2,9٪ انخفاضات متوقعة.. تليها البنوك الإماراتية بـ 1٪ والقطرية 2٪

علاء مجيد

علاقة تاريخية تربط أسعار الفائدة وصرف العملات في دول الخليج مع الاقتصاد الأميركي، ومع تزايد احتمالات خفض الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة وهو ما سيتبعه خفض البنوك المركزية الخليجية لأسعار الفائدة، ألقى تقرير صادر عن أبحاث ارقام كابيتال الضوء على التأثيرات المتوقعة على أرباح وايرادات الفوائد والهوامش والاسعار المستهدفة لأسهم البنوك الخليجية المدرجة في بورصاتها.

وتشير تقديرات التقرير إلى أن التأثير سيكون سلبيا على ايرادات وأرباح غالبية البنوك، إلا أن البنوك الكويتية وكعادتها جاءت كأقل البنوك تأثرا فيما يرجع إلى عدم الارتباط الكلي بين أسعار الفائدة على الدينار الكويتي وقرارات الفيدرالي الأميركي، وهو الاستثناء الوحيد في الدول الخليجية إضافة إلى ما تتمتع به البنوك من جودة أصول وتنوع في مصادر الدخل.

الأرباح والأسهم.. ستتراجع

وتوقع التقرير أن تشهد تقديرات الأسعار المستهدفة لأسهم البنوك الكويتية تراجعا بنسبة 8٪ في حالة خفض الفيدرالي الأميركي الفائدة بـ 0,25٪ أو ما يعادل 25 نقطة أساس.

وأشار التقرير إلى ان توقعات ارباح البنوك الخليجية تتعرض للانخفاض في حالة خفض الفيدرالي الأميركي للفائدة بـ 25 نقطة أساس نتيجة لانخفاض ايرادات الفوائد التي تعتمد عليها بنسبة تفوق 90٪ من اجمالي ايراداتها بالاضافة الى تراجع تكلفة الايداع في المقابل بالقياس إلى نسبة الأصول الى الالتزامات لدى كل البنوك الخليجية فيما لم تعلن البنوك الكويتية عن معيار ALM وهو ما جعلها خارج قائمة توقعات انخفاض الارباح.

وجاءت البنوك السعودية كأكثر البنوك حساسية حيث يتوقع ان تنخفض ارباحها في المتوسط بقرابة 2,9٪ فيما يصل التراجع في الارباح الى ما بين 1ـ 2٪ لكل من البنوك القطرية والاماراتية.

احتمالات خفض الفائدة.. ترتفع

أكد التقرير ان احتمالات خفض الفيدرالي الأميركي للفائدة بات وشيكا ويتصاعد بشكل متسارع حيث تصل نسبة التوقعات بخفض الفائدة في اجتماع الفيدرالي في اكتوبر المقبل الى 66,1٪ بينما تزداد لتصل إلى 82٪ باجتماع نهاية 2019 فيما ترتفع نسبة توقعات خفض الفائدة بربع نقطة مئوية في اجتماع يناير 2020 لتصل الى 87,7٪.

واشار التقرير الى ان توقعات اسعار النفط خلال الفترة المقبلة وفي حالة تراوحها في المتوسط حول 70 دولارا للبرميل فإن البنوك الخليجية سوف تتأثر على صعيد الارباح والهوامش والعائد على حقوق المساهمين وتبقى البنوك الكويتية والقطرية الاقل تأثرا.

العائد على حقوق المساهمين

توقع التقرير أن يتأثر العائد على حقوق المساهمين للقطاع المصرفي الكويتي بانخفاض يتراوح بين 0,4 و 0,8٪ وهو من بين أقل معدلات التراجع المتوقعة مقارنة بباقي البنوك الخليجية والتي تصدرتها البنوك السعودية والتي يتوقع ان ينخفض متوسط العائد على حقوق مساهميها بما يتراوح بين 0,7 و1,6٪.

وفيما يخص البنوك الكويتية بالتفصيل جاء بنك التجاري كأفضل البنوك واقلها تأثرا بانخفاض يصل الى 0,4٪ فقط، بينما كان اكثر البنوك الكويتية تأثرا بانخفاض في العائد على حقوق المساهمين بنسبة تصل الى 0,8٪ كل من بيت التمويل الكويتي وبوبيان فيما يتأثر العائد على حقوق مساهمي KIB والمتحد بانخفاض بنصف نقطة مئوية وبرقان بـ 0,6٪ أما بنكا الوطني والخليج فبانخفاض بنسبة 0,7٪

يذكر ان ارباح البنوك الكويتية قفزت بنسبة 7,3٪ في العام الربع الاول من العام الحالي (الثلاثة اشهر) لتصل الى 246 مليون دينار بالمقارنة مع 229 مليون دينار حققتها البنوك العشرة خلال نفس الفترة من العام المقارن.

واستحوذت البنوك التقليدية على 61,7٪ من ارباح القطاع بـ 151,7 مليون دينار بنمو سنوي 4,7٪ فيما استحوذت البنوك الاسلامية على 38,3٪ من ارباح القطاع بـ 93,8 مليون دينار ونمو سنوي 11,7٪.

قد تكون الحافز الجديد للركود الاقتصادي

«الحرب التجارية» تدخل مرحلة خطيرة

■ الإنفاق الاستثماري لمعظم الشركات الأميركية الكبرى توقف بشكل دراماتيكي

■ الصين مستعدة لاستخدام المعادن الأرضية للرد على الولايات المتحدة

أكدت تقارير اقتصادية أن الحرب المستمرة بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن تكون الحافز الجديد للركود الاقتصادي العالمي.

وأشار بنك الاستثمار الأميركي «مورغان ستانلي» في تقرير للمحللين الى أنه في حين أن التصعيد المؤقت في التوترات التجارية يمكنه أن يمر دون ضرر على الإطلاق، فإن الانهيار المستمر قد يسبب ضررا خطيرا. اذا توقفت المحادثات، ولم يتم التوصل الى أي اتفاق وفرضت الولايات المتحدة تعريفة بنسبة 25٪ على الواردات المتبقية من الصين والتي تبلغ نحو 300 مليار دولار، سنشهد انحدار الاقتصاد العالمي نحو الركود.

في حين لاحظت منظمة التعاون الاقتصادي تباطؤ التجارة الدولية بشكل حاد، فقد انخفض معدل الارتفاع من 5,5٪ في عام 2017 الى ما تعتقد المنظمة أنه سيكون 2,1٪ و3,1٪ على التوالي خلال هذا العام والعام المقبل. وهاتان النسبتان أدنى من النمو الاقتصادي المتوقع، ما يعني أن التجارة تسجل انكماشا كحصة من النشاط الاقتصادي العالمي.

كما لاحظت أرقام المنظمة أن الإنفاق الاستثماري لمعظم الشركات الأميركية الكبرى، توقف بشكل دراماتيكي، وتبدو التوترات التجارية السبب الرئيسي لذلك، وبشكل مباشر للشركات التي تعتمد بشكل خاص على الطلب الصيني مثل منتجي الرقاقات، وكذلك بشكل غير مباشر من خلال تعزيز حالة عدم اليقين حيال الاقتصاد. ووجد استطلاع آخر أن العديد من الشركات الأميركية العاملة في الصين تؤجل الاستثمار.

وسيكون التأثير على قطاع الشركات الأميركية أوسع، اذ من المتوقع أن تفرض الصين عقبات غير جمركية مثل القيود على المشتريات. ونظرا الى التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الذي سيعقب ذلك، من المتوقع أن تتضرر أرباح الشركات من العمليات التجارية الدولية، وألا تتمكن الشركات من عبور الزيادات في التعرفة الجمركية للوصول الى المستهلكين، يُضاف الى ذلك أن الحرب التكنولوجية مع الصين ستضرب الأرباح التكنولوجية أيضا، حتى لو توصلت الولايات المتحدة والصين الى اتفاق تجاري.

واستنادا الى نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي، فإن التوترات التجارية هي الخطر الرئيسي على النمو، محذرا من أنها قد تؤدي الى انخفاض أسعار الأصول، بما يمكن أن يزعزع استقرار الشركات والمصارف والاستقرار المالي أيضا.

من جهتهم، رأى خبراء صندوق النقد الدولي أن التوتر التجاري بدأ يؤثر سلبا على المستهلكين، والعديد من المنتجين في كلا البلدين، فالرسوم الجمركية أدت الى خفض المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ولكن العجز التجاري بينهما لم يتغير بشكل عام.

وفي حين ان التأثير على النمو العالمي (خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو العالمي الى 3,3٪ بعد تسجيل 3,6٪ في 2018، ثم أعلن أن النمو سيتباطأ بشكل حاد في النصف الاول قبل أن ينتعش في النصف الثاني من 2019) متواضع نسبيا في هذا الوقت، فإن التصعيد الأخير يمكنه أن يؤثر كثيرا على المعنويات في الشركات وفي السوق المالية، ويشكل خطرا على الانتعاش المتوقع للنمو العالمي في عام 2019.

ووفقا لتقارير صحافية فإن «الحرب التجارية» الدائرة بين الولايات المتحدة والصين دخلت مرحلة خطيرة مع استمرار تبادل الرسوم الجمركية والتهديدات بفرض المزيد منها خلال المرحلة المقبلة.

وفي تقرير أصدره باحثون في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، فإن زيادة واشنطن الرسوم الجمركية بنسبة 15٪ على بضائع صينية ستكلف كل أسرة أميركية نحو 831 دولارا سنويا.

في المقابل، حذرت صحف صينية من أن الصين مستعدة لاستخدام المعادن الأرضية النادرة للرد على الولايات المتحدة في حربهما التجارية، في خطوة من شأنها تصعيد التوترات، وأثارت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ لمصنع للمعادن النادرة تكهنات بأن بيجينغ ستستخدم مركزها المهيمن، باعتبارها مصدرّة للمعادن النادرة الى الولايات المتحدة، كورقة ضغط في الحرب التجارية. والمعادن النادرة هي مجموعة من 17 عنصرا كيميائيا تُستخدم في الالكترونيات الاستهلاكية ذات التكنولوجيا الفائقة الى المعدات العسكرية.

وأكدت التقارير أن المخاوف من تفاقم الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين رتبت مخاوف أوسع على أكثر من صعيد:

● إقبال المستثمرين على الأصول التي تعتبر آمنة، حيث تراجعت العائدات على السندات السيادية، واستفاد المعدن كونه يعتبر استثمارا آمنا، فارتفعت أسعار الذهب، وحافظ الدولار على تماسكه رغم انخفاض عائدات سندات الخزينة الأميركية.

● تراجع أسعار النفط بفعل مخاوف من أن تؤدي هذه الحرب الى تباطؤ اقتصادي عالمي، لكن النقص النسبي للمعروض النفطي في ظل تخفيضات الإنتاج التي تطبقها «أوبيك» والتوترات السياسية في الشرق الأوسط حدت من خسائر النفط.

ويقول الخبراء إن هناك «مسكوت عنه» في الصراع التجاري الحاصل راهنا بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، والذي يمثل الأسباب الحقيقية لإصرار الرئيس الأميركي على التصعيد:

1 ـ أصبح الاقتصاد الصيني منافسا حقيقيا لنظيره الأميركي، الى درجة وصل فيها الميزان التجاري بينهما، الذي يقارب نصف مليار دولار تقريبا، الى أن يكون في صالح الصين بفارق ليس بقليل.

2 ـ الدور الصيني في تمويل «الدين» الأميركي عن طريق شراء أذون الخزانة والسندات الأميركية. فكلما ازدادت ضغوط واشنطن على عصب الصراع التجاري مع الصين، كلما قلصت حكومة بكين من عمليات شراء أذون الخزانة الأميركية، ويعني هذا أن سندات الخزانة الأميركية وأذونها هي «ورقة» تفاوضية في يد حكومة بكين، تساعدها على إنجاز الإنفاق التجاري المتعثر مع الولايات المتحدة، عبر محاولة سعي هذه الأخيرة الى تهدئة الأمور.

3 ـ مبادرة «طريق الحرير الجديد»، والتي بدأت من خلالها الصين في إنشاء منظومة عالمية خاصة بها وقيادتها، بما تشمله من مؤسسات دولية جديدة وبديلة لكل المؤسسات الغربية أو الأميركية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أضف الى ذلك، الوجود العسكري الصيني المتزايد في مناطق جغرافية تختص بالمبادرة. وهو ما سيُنشئ إطارا جغراسيا وجغراستيا جديدا، في اطار محاولة بكين قيادة المنظومة الجديدة للاقتصاد الدولي.

4 ـ اعتماد الكثير من الدول الأوروبية على عملاق الاتصالات الصيني «هواوي» في بناء شبكات الجيل الخامس للاتصالات، أكثر من اعتمادها على الشركات الأميركية والأوروبية، لأنها تقدم بنية تحتية متقدمة، وحلولا تقنية متميزة، وأسعارا لا تُقارن بأسعار الشركات الأخرى.

7 شركات تأهلت للمشاركة فيها

«كيبيك» تطرح مناقصة خدمات استشارية لمصفاة الزور خلال شهر

محمود عيسى

في سياق اعلانها رسميا عزمها طرح مناقصة لتقديم اعمال استشارية في مصفاة الزور لخدمات هندسة المشاريع وإدارتها، قالت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة ـ كيبيك ـ إن الدعوة لتقديم العطاءات ستصدر في غضون 30 يوما.

ونقلت مجلة ميد عن مصدر مطلع على المشروع قوله ان المناقصة المزمع طرحها تتعلق بعقد مخصص لخدمات ووحدات إضافية لمصفاة الزور ومنشأة استيراد الغاز الطبيعي المسال المحاذية للمصفاة.

واضاف المصدر: «من المتوقع أن تشمل المناقصة أعمال الهندسة والتصميم الاولية، والاعمال الهندسية المسبقة والجدوى المتعلقة بالأعمال الإضافية المرتبطة بالمصفاة وبمشروع وحدة استيراد الغاز المسال».

وقالت المجلة ان ثمة 7 شركات مؤهلة لتقديم عطاءات للمشروع في وقت صرح الجهاز المركزي للمناقصات العامة بأنه يمكن إضافة المزيد من الشركات إلى القائمة المؤهلة إذا قدمت المستندات المطلوبة قبل طرح المناقصة.

وتضمنت قائمة الشركات المؤهلة حاليا لتقديم عطاءات للعقد 7 شركات منها 4 اميركية هي: فلور للاستشارات، شركة KBR، بكتل وجاكوبس الهندسية، بالاضافة الى شركة وود جروب البريطانية ومجموعة ورلي بارسونز الأسترالية وتكنيب الايطالية.

ويتوقع أن يتم تشغيل مصفاة الزور البالغة تكلفتها 16 مليار دولار في 2021، حيث ستبلغ طاقتها التكريرية 615 ألف برميل يوميا.

وكانت شركة كيبيك قد اعلنت في شهر مارس الماضي أن المقاولين قد أتموا 80٪ من الأعمال في المشروع.

«التجارة» تحصّل 513 ألف دينار رسوم إيداع علامات تجارية خلال مايو

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن تلقي إدارة العلامات التجارية وبراءة الاختراع لديها 2941 طلب إيداع وتسجيل علامة تجارية عبر البوابة الإلكترونية خلال شهر مايو الماضي.

وقالت «التجارة» في بيان صحافي، إنها أنجزت 700 معاملة طلب تسجيل علامة تجارية و698 معاملة نشر علامة تجارية و1543 معاملة لتسجيل علامة تجارية وإصدار شهادات لها. وأضافت أنها أنجزت 212 معاملة تجديد العلامات التجارية و471 طلب تأشير بتغيير عنوان واسم مالك العلامة ونقل ملكيتها وشطب تسجيلها وتغيير اسم وكيل التسجيل فضلا عن قيد ثلاثة وكلاء للعلامات التجارية.

وأشارت إلى إنجازها 471 معاملة نشر تجديد العلامات التجارية وتعديل اسم أو عنوان المالك اول الوكيل ونقل ملكية العلامة التجارية إضافة إلى تلقيها 11 طلب معارضة على تسجيل علامة تجارية، وتسجيل 30 تظلما. وذكرت انها حصلت رسوما على جميع المعاملات السابقة 513,3 ألف دينار.